

التمويل الإسلامي الرقمي من منظور الفقه المصرفي الإسلامي

د. زهراء سر الحتم صالح داؤود

أ. مساعد بكلية شرق النيل، الكلية الأردنية السودانية للعلوم والتكنولوجيا،
الخرطوم، السودان

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التمويل الإسلامي الرقمي من منظور الفقه المصري الإسلامي، مع التركيز على التحديات والمخاطر الشرعية التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الرقمي داخل المصارف الإسلامية في ظل التحول المتسارع نحو التكنولوجيا المالية. وتنبع إشكالية البحث من عدم وضوح المخرجات الشرعية لبعض صيغ التمويل الإسلامي الرقمي، إلى جانب القصور في الأطر الرقابية والضوابط الشرعية التي تحكم هذه الصيغ، مما قد يؤدي إلى وقوع مخالفات شرعية أو زيادة مستوى المخاطر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال تطبيق استبانة على عينة من العاملين في بنك فيصل الإسلامي، واستخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الإسلامي الرقمي ومستوى المخاطر الشرعية، كما أثبتت النتائج أن ضعف كفاءة الرقابة الشرعية والبنية التحتية الرقمية يعد من أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير أطر رقابية شرعية رقمية متخصصة، وتعزيز كفاءة هيئات الرقابة الشرعية، ووضع ضوابط واضحة تواكب التطورات التقنية الحديثة، بما يضمن سلامة تطبيق صيغ التمويل الإسلامي الرقمي وتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية، خاصة في مجال الشمول المالي وحماية حقوق المتعاملين.

الكلمات المفتاحية:

التمويل الإسلامي الرقمي، الفقه المصري الإسلامي، المخاطر الشرعية، الرقابة الشرعية، التكنولوجيا المالية.

Abstract:

This study aims to examine Digital Islamic Finance from the perspective of Islamic banking jurisprudence, with a particular focus on the Shariah challenges and risks associated with the application of digital financing instruments in Islamic banks amid the rapid growth of financial technology. The research problem arises from the lack of clarity regarding the Shariah outcomes of certain digital Islamic financing modes, as well as deficiencies in regulatory frameworks and Shariah governance mechanisms, which may increase Shariah non-compliance risks. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by a field study conducted through a questionnaire distributed to employees of Faisal Islamic Bank. Statistical analysis was performed using SPSS to test the research hypotheses. The findings reveal a statistically significant relationship between digital Islamic financing instruments and Shariah risks. Moreover, the results indicate that weak Shariah supervision and inadequate digital infrastructure constitute major challenges facing Islamic banks in implementing digital finance. The study concludes by emphasizing the necessity of developing specialized digital Shariah governance frameworks, enhancing the efficiency of Shariah supervisory boards, and establishing clear Shariah controls aligned with technological advancements. Such measures are essential to ensure Shariah compliance, reduce risks, and achieve the objectives of Islamic finance, particularly in promoting financial inclusion and safeguarding stakeholders' rights.

Keywords: Digital Islamic Finance, Islamic Banking Jurisprudence, Shariah Risk, Shariah Governance, Financial Technology.

تمهيد:

التحديات الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي في المصارف الإسلامية

في عالمنا اليوم تعددت مصادر التمويل منها التقليدي ومنها الحديث، وذلك حسب متطلبات العصر ولحاجتنا الماسة للسرعة والدقة والسلاسة في تنفيذ المعاملات المالية خاصة التمويل الإسلامي الذي تتشعب فيه المعاملات من حيث الشرعية التي هي أصل تلك المعاملات، ومن هنا تأتي الضرورة الملحة لإيجاد سبل متطورة للتمويل وسد حاجة طالبي التمويل في تنفيذ تلك المعاملات وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية وهو ما يسمى حديثاً بالتمويل الإسلامية الرقمي في المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة:

نبتت أهمية الدراسة من حاجة الفقهاء والمستشارين والاقتصاديين وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والخبراء لإيجاد مخرج شرعية للمسائل الفقهية والقضايا المتشابهة التي جاءت نتيجة للتطورات في عالمنا التجاري والمتعلقة بالتمويل الإسلامي الرقمي، وذلك لإبداء الرأي الشرعي حول القضايا التي تتعلق بهذا الشأن.

مشكلة الدراسة:

مثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح المخرجات الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي، إضافة إلى وجود تحديات ومخاطر شرعية تواجه تطبيق هذه الصيغ داخل المصارف الإسلامية. ويُضاف إلى ذلك قصور بعض المؤسسات المالية في وضع ضوابط واضحة وآليات رقابية تضمن سلامة التطبيق الشرعي. ومن ثم يتحدد تساؤل البحث في: إلى أي مدى تتوافق صيغ التمويل الإسلامي الرقمي مع الضوابط الشرعية، وما أبرز المخاطر والتحديات المرتبطة بها داخل المصارف الإسلامية؟ تجلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها مايلي:

1. هل هنالك مخارج شرعية واضحة لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي فى المصارف الإسلامية الحالية؟

2. ماهى الإشكاليات والتحديات والمخاطر الشرعية للتمويل الإسلامي الرقمي؟

3. هل هنالك صيغ قابلة للتطبيق فى التمويل الإسلامي الرقمي وماهى مقوماتها وضوابطها؟

4. كيف يتم التدقيق والرقابة الشرعية لمعاملات التمويل الإسلامي الرقمي؟

أهداف الدراسة:

تعددت أهداف الدراسة وفيما يلي نوضح منها الآتى:

1. ضرورة توضيح المفاهيم والأسس العلمية للتمويل الإسلامي الرقمي.
2. التثبت والتدقيق فى شرعية صيغ التمويل الإسلامي الرقمي.
3. توضيح الضوابط فى المصارف الإسلامية لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي.
4. ضرورة معرفة الإشكاليات والتحديات والمخاطر الشرعية للتمويل الإسلامي الرقمي

فروض الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الإسلامي الرقمي وبين إمكانية توافقها مع الضوابط الشرعية داخل المصارف الإسلامية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الرقمي وبين مستوى المخاطر الشرعية التى تواجه المصارف الإسلامية.
3. توجد علاقة بين مستوى الرقابة الشرعية وتطبيق المصارف لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي دون مخالفات شرعية.

منهجية الدراسة:

استعرضت الدراسات السابقة موضوع التمويل الرقمي من جوانب تقنية واقتصادية، إلا أن الجانب الشرعي ظل بحاجة إلى تحليل أعمق يوضح مدى توافق صيغ التمويل الرقمي

مع الضوابط الشرعية، خاصة في ظل التطور المستمر للتقنية المالية. ويأتي هذا البحث ليسد هذه الفجوة من خلال تحليل الضوابط الشرعية، ومقارنة صيغ التمويل الرقمي بالتطبيقات العملية داخل المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة د. هناء وانعام، (2010م)⁽¹⁾:

تناولت الدراسة التسنيد (التوريق)، وهو يعد نوعاً جديداً من الأدوات المالية الخاصة لتوفير السيولة للمؤسسات والمصارف المالية الإسلامية، مما يؤدي إلى تنمية العمل المصرفي الإسلامي؛ إذ تقدم عملية التسنيد أسلوباً جيداً لإدارة السيولة في المصارف والمؤسسات من جانب، وهي تمثل عملية المتاجرة الحقيقية برأس المال والأعمال وبالتالي مشاركة حملة الصكوك في ربح المشاريع الكبيرة أو الدخل الناتج منها من جانب آخر، كما تظهر أهمية الدراسة بشكل مواز للأهمية المتزايدة التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن انعكاسات عمليات التسنيد على الربحية في بنك دبي الإسلامي، والاستفادة من النتائج في اتخاذ قرارات إصدار الصكوك الإسلامية، في ظل الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم وتهدف الدراسة إلى معرفة انعكاسات عمليات التسنيد على ربحية بنك دبي الإسلامي، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للفترة من 2003-2010 من أجل تحديد ذلك. وشملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي مدة أربع سنوات قبل قيام البنك بإصدار الصكوك عام 2007، وأربعة سنوات بعد إصدارها. وتم استخدام أربعة مؤشرات مالية

¹ - د. هناء محمد الحنيطى ود. انعام محسن زوليف، انعكاس عمليات التسنيد على الربحية: دراسة حالة على بنك دبي الإسلامي، دراسة منشورة .

لقياس الربحية هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، والعائد على المبيعات، كما استخدم اختبار (Paired Sample T-test) لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مؤشرات قياس الربحية لبنك دبي الإسلامي للفترة قبل وبعد القيام بعمليات التسنيد، إذ لم يكن هناك تأثير لهذه العمليات في ربحية البنك المذكور. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها أهمية إخضاع عمليات التسنيد للتحليل الشامل والموسع، من أجل إتخاذ القرارات الرشيدة وتحقيق المكاسب المرجوة من تلك العمليات، وتوجيه الموارد المالية الناجمة عن عمليات التسنيد إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

بينما تري الباحثة ضرورة توضيح أهمية قياس الكفاءة الشرعية وتوضيح مدي قدرة الهيئة الشرعية على ضبط العقود التمويلية الرقمية وضمان الالتزام بها .

2- دراسة د. زهراء (2018م)⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوع الهندسة المالية من خلال عرض عدة موضوعات منها أسس ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية مدخل أسواق المال والبنوك الإسلامية، وهدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين مبادئ وأسس الهندسة المالية وبين عوائد الاستثمار في الأوراق المالية وإدراك العلاقة بين أبعادها وعوائد الاستثمار في الأوراق المالية وتقييم العلاقة بين نماذجها الإسلامية وعوائدها ، وتلخصت مشكلة الدراسة أنَّ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ وأسس الهندسة المالية وعوائد الاستثمار

¹ - د. زهراء سراجتم صالح داؤد ، اثر الهندسة المالية على عوائد ومخاطر الاستثمار في الاوراق المالية الاسلامية بالتطبيق في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رسالة دكتوراه منشورة في فلسفة المحاسبة ، جامعة الزعيم الازهرى ، السودان ، الخرطوم ، 2018م .

في الأوراق المالية ، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الهندسة المالية وعوائد الاستثمار في الأوراق المالية وكذلك اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي بالتطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالهندسة المالية ووظائف سوق الأوراق المالية ، ولإبراز أهمية منتجات الهندسة المالية وتأثيرها على عوائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية ودورها في تفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، إستخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي الوصفي القائم على دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن الهندسة المالية الإسلامية قادرة على إيجاد بدائل تحقق الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد وضمان تحقيق أرباح لكافة المتعاملين في الأسواق المالية الإسلامية، وأكدت أن الشريعة الإسلامية لها دور كبير في تركيز دعائم الهندسة المالية وذلك ؛ لأن دورها الفعال في توجية المعاملات بصورة يضمن لكافة المستثمرين في أسواق المال معاملات خالية من شبهة الوقوع في الحرام، ونادت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة إيجاد حلول لمواجهة تلك التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية وتمهيد الطريق لها، لتنافس نظيرتها التقليدية، وإيجاد مؤسسات متخصصة تقف بجانب الأسواق المالية وتدعمها بمنتجات مالية مبتكرة غير مخالفة للشرع الحنيف ضرورة بذل مجهود أكبر في تنمية مهارات وكلاء الاستثمار ومندوب الشركات المدرجة فيه وحثهم على التطور خاصة في الجانب الفكري الذي بدوره يدعم جانب الابتكار. وخلصت الدراسة إلى أن الهندسة المالية تلعب دورا مهما في توجيه الاستثمارات وتوفير البدائل الشرعية للتمويل مع ضرورة تطوير المؤسسات المتخصصة لدعم الابتكار المالي.

وعلية ترى الباحثة في هذه الورقة ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لأن ضعف البنية التحتية الرقمية يعد من أبرز اسباب تراجع فاعلية الرقابة الشرعية المصرفية.

3- دراسة أ. خالدي، أ.د. غالب⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوع البنوك الإسلامية بوضعها الحاضر، حيث تمثل الديون الغالبية العظمى من أصول المصرف، تواجه مخاطر أعلى نسبياً من تلك التي تواجهها البنوك الربوية؛ لأن إمكانيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية محدودة نظراً لتقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. غير أنه لا يمكن أن نقر بأن نموذج المصرف الإسلامي يجب أن يواجه معدلاً أعلى من المخاطر؛ إذ أن النموذج الذي لا تُشكّل الديون فيه إلا جزءاً يسيراً من جملة الأصول وتحتوي محفظته الاستثمارية أنواع المشاركات وعقود التأجير والمضاربة، له إمكانيات متاحة كافية ضمن نطاق الجواز الشرعي لمواجهة مصادر الخطر. ولا يصتمد عند محاولة معالجته بأي ضوابط شرعية.

بينما تري الباحثة، أن المصارف الإسلامية في ظل التوسع في التمويل الرقمي تتعرض إلى مجموعة من المخاطر وتزداد هذه المخاطر في البيئة الرقمية نتيجة الاعتماد على العقود الإلكترونية والمنصات الذكية.

4- دراسة خليف ، بوحدة (2025)⁽²⁾:

التمويل الإسلامي الرقمي هو نظام مالي يدمج بين المبادئ الإسلامية والتكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. فقد جاءت هذه الدراسة لإبراز هذه الأساليب التي تسير وتُسرع الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات مع الحفاظ

¹ - أ.د. غالب عوض الرفاعي، أ. خالدي خديجة، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها، دراسة منشورة جامعة الزيتونة الأردنية. عمان - الاردن، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر.

² - خليف إحسان . بوحدة زكرياء ، أساليب التمويل الإسلامي الرقمي في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة - عرض مجموعة من التجارب الدولية دراسة، منشورة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية. الجزائر - مجلة المعيار دورية دولية، المجلد 30 العدد1، ديسمبر 2025.

على القيم والمبادئ الإسلامية، ولمعرفة هذه الأساليب اتبعنا المنهج الوصفي من خلال عرض مجموعة من التجارب الدولية التي تعتمد على التمويل الإسلامي الرقمي في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة انه هنالك العديد من أساليب المتوافقة مع إحكام الشريعة الإسلامية التي تسعى لتحقيق تمويل رقمي وتعتبر من الأساليب العصرية التي لا بد من المؤسسات المالية الإسلامية من تبنيها لتحقيق جملة من الأهداف كالشمول المالي وزيادة الاستثمارات وتنوعها بالإضافة إلى تحقيق الشفافية والمصادقية وتقليل من مخاطر الاحتيال وهذا ما يحقق بالإضافة الميزة التنافسية

بينما توي الباحثة أن عدم وضوح المخرجات الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي، إضافة إلى وجود تحديات ومخاطر شرعية تواجه تطبيق هذه الصيغ داخل المصارف الإسلامية من خلال ذلك تأتي الحاجة الملحة إلى أهمية وضع ضوابط واضحة وآليات رقابية تضمن سلامة التطبيق الشرعي.

الإطار النظري للمحور الشرعي

التمويل الإسلامي الرقمي من منظور الفقه المصري الإسلامي

تمهيد:

شهدت المصارف الإسلامية خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام القنوات الرقمية لتقديم الخدمات التمويلية، حيث أصبحت التطبيقات الذكية والمنصات الإلكترونية تمثل نافذة أساسية لتنفيذ صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، الأمر الذي أسهم في تسريع الإجراءات التشغيلية وتعزيز الشمول المالي. إلا أن هذا التحول الرقمي أفرز أنماطاً جديدة من المخاطر التقنية والتشغيلية والسيبرانية والشرعية التي لم تكن مطروحة في البيئة المصرفية التقليدية، مما يفرض على المصارف الإسلامية تطوير أطر رقابية شرعية رقمية

متخصصة فادرة على ضبط سلامة الصيغ التمويلية الإلكترونية وضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اولا: مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي⁽¹⁾

التمويل الإسلامي الرقمي يُعرف على أنه تقديم المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، بما يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ويحقق العدالة والشفافية والمنفعة المشروعة للأطراف المتعاقدة (حسن، 2021) ويساعد هذا التحول الرقمي على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وزيادة الشمول المالي، مع تقليل الاعتماد على العمليات التقليدية الورقية.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي الرقمي

يمتاز التمويل الإسلامي الرقمي بعدة خصائص رئيسية، أبرزها السرعة في تقديم الخدمات، انخفاض التكاليف التشغيلية، وسهولة الوصول للعملاء (علي وهدي، 2020). ومع ذلك، فإن هذه الخصائص قد تؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية والتقنية إذا لم تُطور أطر رقابية ملائمة، مما يستلزم تطوير نظم الرقابة الشرعية بما يتوافق مع طبيعة العمليات الرقمية الحديثة.⁽²⁾

¹ - حسن، م. (2021). التمويل الإسلامي الرقمي: المفاهيم والتطبيقات. مجلة البنوك والتمويل الإسلامي، 38(2)، 45-63.

² - علي، س. وهدي، ر. (2020). التحديات التشغيلية في المصارف الإسلامية الرقمية. مجلة التمويل الإسلامي، 12(1)، 22-39.

ثالثاً: مفهوم المعاملات المالية:

جمع معاملة المأخوذة من العمل، وهي مصدر على وزن مفاعله وتدل على المشاركة. أما المالية نسبة للمال (عبد الحليم، 2015)، وهو كل ما يقبض ويحوزه الإنسان بالفعل سواء كان عيناً أو منفعة.⁽¹⁾

رابعاً: مفهوم المخاطرة في الأدبيات المالية:

إن مفهوم المخاطرة يشير إلى وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة ومن المحتمل أن يكون المآل هو إلى أمر غير محبب إلى النفس. (غالب) وهذا بالضبط ما يقصد بالمخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى الوضع الذي فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع. ولا ريب أن الحالات التي نواجه فيها احتمالاً واحداً هي حالات انعدام الخطر.⁽²⁾

ومما سبق يتضح للباحثة أن كل أنواع التمويل بغض النظر عن شرعيتها تتعرض إلى مخاطر متنوعة حسب ما هو متعارف عليه، لذلك يجب وضع آليات ذات دقة عالية لتلافي هذه المخاطر، ولكن وفقاً لقيود الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها المعاملات وإلا وقع المستثمر في شبهة الحرام.

خامساً: المخاطر في المصارف الإسلامية:

تتعرض المصارف الإسلامية لنفس نوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية (مخاطر التمويل - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل) إلا أن الاختلاف يكمن

¹ - د. عبد الحليم لالوسي (2015)، منظومة قيم المعاملات المالية من خلال السنة النبوية، ندوة بعنوان إدارة المال والاعمال في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية السابعة، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، ج2، الجزائر، ص590.

² - أ.د غالب عوض الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص4.

في طبيعة الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية (صيغ التمويل المختلفة) التي تتداخل وتتشابك فيها المخاطر بدرجة كبيرة وقد تتحول المخاطر من نوع إلى آخر في الصيغة الواحدة حسب مرحلة تنفيذ العقد (محمد، 2018)،⁽¹⁾

أنواع الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية:

- أدوات قائمة على الأصول (Asset / Equity Based) وتشمل كل صيغ البيوع مثل المراجعة، السلم، الاستصناع، الإجارة.
- أدوات مشاركة في الأرباح مثل المشاركة، المضاربة، الصكوك، وهي تختلف في طبيعتها عن الأدوات التقليدية التي تستند على سعر الفائدة.
- قد تحتوي صيغة التمويل الإسلامية الواحدة على أكثر من نوع واحد من المخاطر مثلاً:

- مخاطر سوق --> قد تتحول إلى --> مخاطر تمويل (كما في المراجعة) وتزيد المخاطر فيما إذا كان الوعد بالشراء غير ملزم.
- مخاطر تمويل + مخاطر سوق + مخاطر تآكل رأس المال . وذلك حسب نوع الأصل وهيكل وغرض المشاركة --> مثل التمويل بصيغة المشاركة وصيغة المضاربة.
- يلاحظ أن مخاطر التشغيل تصاحب كل مراحل تنفيذ هذه الأدوات.

¹ - محمد احمد ابويد (2018)، مقدمة في مخاطر التمويل، مصرف المزارع السوداني، السودان الخرطوم، ص 11-12.

مما سبق تورد الباحثة انواع محددة من صيغ التمويل الإسلامية التي تتعلق بموضوع الورقة البحثية وذلك لأهمية هذه الصيغ وتأثيرها على مجال التمويل، ولكن لا بد من استحداث أدوات مالية تساهم وتلبى رغبات طالبي التمويل فيه المؤسسات المالية الإسلامية التنوع والتعدد في العبات لهؤلاء المستثمرين وطالبي التمويل وفقاً لمعيار الشمول المالي وبالتالي يصل التمويل لكافة الشرائح المستهدفة بصورة أكثر سلاسة.

تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر التالية:

1. مخاطر الائتمان (التمويل).
2. مخاطر السوق.
3. مخاطر الاستثمارات في رؤوس الأموال.
4. مخاطر السيولة.
5. مخاطر معدل العائد.
6. مخاطر التشغيل.

سادساً: الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر:

وضعت لجنة بازل (1)، (2) في مقرراتها العديد من متطلبات الرقابة المصرفية المتطورة للرقابة على المخاطر المصرفية والتي قام الباحث باستخلاصها كنتيجة لهذه الدراسة البحثية

والتي تقدم مساهمة بالغة الأهمية لبناء نظام رقابي شامل، يؤسس وفقاً للمبادئ العامة لإدارة المخاطر والتي تشمل على (علي، 2005): (1)

- تقييم المخاطر Assessing Risks.
- الرقابة على التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures.
- متابعة المخاطر Monitoring Risks.

1- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال: وذلك بهدف إظهار قدرة البنك على السيطرة على المخاطر وامتصاص الخسائر.

2- كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان: إن تقييم سياسات البنك وتطبيقاته المتعلقة بإدارة محافظ أصوله وإجراءات منح الائتمان والاستثمار التي تستند إلى أسس وقواعد سليمة تعتبر معياراً ناجحاً يعكس القرار الائتماني الرشيد.

3- كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها: يتعين على البنك تبني سياسات كافية من الناحية العلمية والإجرائية لتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات، بهدف تعزيز قدرة البنك على مواجهة أية مشكلات ائتمانية.

4- ضوابط الحد من التركزات الائتمانية: يتعين وجود نظام معلومات كاف للحد من مخاطر التركزات يضمن إبراز أهم معالم التركز في كل نشاط والحدود الحقيقية لهذه الدرجات والكفيلة بمنع حدوث أية خسائر.

¹ - د. علي عبد الله شاهين 8-10 مايو 2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، ص 13-14.

5- ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة: يتضمن تطبيق نفس الشروط والإجراءات الحصينة المطبقة في حالات الإقراض العامة على الجهات ذوي العلاقة وذلك للحماية من المخاطر التي تنشأ عن التساهل أو التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء العملاء.

6- ضوابط الحد من مخاطر السوق: تستلزم تطبيق نظم تقيس بدقة وبجذر وتتحكم بكفاءة في مخاطر السوق مع ضرورة وجود معايير كمية ونوعية لإدارة تلك المخاطر.

7- ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة: تتضمن توافر نظام وإجراءات ومقاييس يمكن من خلالها الرقابة على تقلبات سعر الفائدة.

8- ضوابط الحد من مخاطر السيولة: يتضمن التأكد من قدرة البنك على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية بما يكفل المحافظة على المستوى المطلوب من السيولة.

9- ضوابط الحد من مخاطر التشغيل: تتضمن قيام المصارف بوضع السياسات الكافية لإدارة مخاطر التشغيل لتغطي كافة نظم العمل الرئيسية في المصرف.

10- ضوابط الحد من مخاطر الاحتيال: يجب التأكد من ضرورة توفر إطار متكامل من عناصر الرقابة على أي سلوك أو ضعف الثقة أو ضعف عناصر الرقابة الداخلية التي قد تؤدي إلى حدوث الاحتيال.

وفقاً لهذه الضوابط والتي ترى الباحثة ضرورة اخذها في الاعتبار خاصة لأنها تصب في معين الشريعة الإسلامية التي تلبى طموح كل الفئات وتضمن حقوقهم، بما في لك إمكانات مواكبة أدائها المالية للتطور.

سابعا: هيئة الرقابة الشرعية:

مفهومها: هى جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين فى فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الاعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين فى مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها ملزمة للمؤسسة. (1)

مهام هيئة الرقابة وصلاحياتها:

1- توجيه نشاط المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- المراجعة الشرعية للتأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية طبقاً لما تقره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسة.

3- فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية فى جميع نشاطاتها. ويشمل ذلك فحص العقود والاتفاقيات، والسياسات والمنتجات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم.... الخ.

4- مساعدة المؤسسة فى تقديم التوجيه والإرشاد (التدريب) بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

1- أ. احمد السيد هيكى (2016م)، الرقابة والتدقيق الشرعى فى المصارف الإسلامية، كتاب وقائع ملتقى الفقه المصرى الإسلامى الأول ورقة مقدمة للملتقى، مركز الشارقة الإسلامى للدراسات والبحوث المالية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ص 118.

5- تكوين وإبداء الراي حول مدي التزام المؤسسة بأحكام الشريعة وإعلانه أمام الجمعية العمومية للمؤسسة وفي تقريرها السنوي⁽¹⁾.

صلاحيات هيئة الرقابة الشرعية:

1- قرارها ملزمة للمؤسسة، ومن ثم جميع مايصدر عنها من أحكام شرعية بشأن معاملات المؤسسة واجب التنفيذ.

2- الاطلاع الكامل، وبدون قيود، على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع الي المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذوي الخبرة.

ومن الضروري توضيح أنه لابد من وجود تشريعات وقوانين واضحة وراذعة وصرحة لتحديد الية عمل هذا القطاع وكذلك فإن عدم كفاية الكفاءات البشرية المؤهلة يعتبر حجر عثرة لها.

التكنولوجيا المالية:

رغم بدايتها المتأخرة ، نجد أنها اكتسبت في الوقت الحالي زخماً في بعض بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان و باكستان وغيرها من البلدان حيث من شأنها التصدى للتحديات الحرجة أمام تعزيز الاحتواء المالى والنمو الاحتوائى وتوزيع النشاط الاقتصادى من خلال الابتكارات التى تساعد على تقديم الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان التى لاتتعامل مع الجهاز المصرفى ،(اينوتو و سيباستيان، 2017) وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

¹-مرجع سبق ذكره ، ص 119-120.

وتستطيع ايضاً أن تسهم مساهمة كبيرة فى تحقيق الاستقرار المالى من خلال استخدام التكنولوجيا فى ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر. (1)

ثامنا: المعوقات امام إمكانات نمو التكنولوجيا المالية:

هنالك معوقات هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه عدة معوقات منها:

- 1- ضعف بيئة الاعمال بوجه عام.
 - 2- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة التى أرتكز عليها نمو تكنولوجيا المال.
 - 3- عدم اليقين القانونى بسبب الفجوات التنظيمية يعوق نمو هذا القطاع.
 - 4- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة فى السنوات الاخيرة.
 - 5- الدعم المؤسسي الأوسع لايزال محدودا.
 - 6- على جانب الطلب تظل فجوة الثقة ومستويات الوعي المالى قيوداً أمام الشركات المبتدئة فى هذا المجال.
- عند أى حديث عن هذه التكنولوجيا يعنى دمج الخدمات المالية فى المؤسسات المالية التقليدية مع الحديثة للوصول الى مؤسسات مالية تلبى رغبات روادها التى تحتاج الى التطوير المستمر وذلك نسبة لإرتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة فى كافة المجالات خاصة التمويل المصرفى الذى تحول من تقليدى الى رقمى لمواكبة هذا التطور.

¹ - اينوتو لوكونغا وسيباستيان هيرادور (2017) ، تكنولوجيا المال إطلاق امكانيات منطقتى الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، افاق الاقتصاد الاقليمى ، ص 1-5.

تاسعا: طرق مواكبة مؤسسات التمويل التقليدية للعصر الرقمي:

- 1- البدء بوضع خطة عمل واضحة لاستخدام الحل الرقمي في شبكة الوكلاء مثلاً.
 - 2- على المؤسسات أن تقوم بتحديد أهداف نشاطها بشكل واضح قبل التفكير في الاستثمار في المجال الرقمي.
 - 3- الحصول على فهم حقيقى حول احتياجات العملاء وتطوير المنتجات والخدمات الرقمية لتلبية تلك الاحتياجات.
 - 4- الوصول الى البنية الأساسية للخدمات الرقمية عن طريق الشراكات.
- وعليه يجب الوصول إلى بنية تحتية رقمية مبنية على الأسس العلمية التقليدية لمواكبة التطور في مؤسسات المال في العالم الاول الذي يعتبر حسب فهمي أنه عالم رقمى حديث، ولا بد عن التحول لنظام مالى رقمى يجب وضع معرفة الحاجة الحقيقية لرواد تلك المؤسسات ولابتكار أدوات مالية تلبى تلك الرغبات.

عاشرا: أثر التكنولوجيا على الصناعة المالية: (1)

- 1- تخفيض كلفة العمليات.
- 2- تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية لقطاعات محرومة مثل المزارعين وغيرهم.
- 3- زيادة الحصول على التمويل.
- 4- تخفيف الرشاوى ومحاربة الفساد.
- 5- تخفيض النفقات.
- 6- زيادة الناتج القومي الإجمالي.
- 7- خلق وظائف جديدة.

² - مستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة، المؤتمر الدولي المهني السادس، 2018م البحرين، ص ص 11-12.

وعليه فإن تأثير التكنولوجيا على المعاملات المالية إيجابى وفعال، ولكن لا يكون ذلك قائماً إلا فى حالة وجود كوادى بشرية مؤهلة تتبنى هذا التطور والانتقال من النظم المالية التقليدية إلى النظم الحالية بصورة صحية وعلمية مبنية على نهج الشريعة الإسلامية وضوابطها.

الحدادى عشر: التحديات التى تواجه التكنولوجيا المالية:

- 1- دخول لاعبين جدد من غير المؤسسات المالية الى الساحة المالية.
- 2- ما أثر التكنولوجيا المالية على البنوك؟ (منافسة، ربحية، استثمار، ائتمان، وغيرها).
- 3- التحديات فى الدول النامية: مهارات الموارد البشرية، ضعف وترهل البنية التحتية، تكنولوجيا مطلقة، ميزة تنافسية مطلقة.

اثنى عشر: مخاطر التكنولوجيا المالية:

- 1- مخاطر الائتمان.
- 2- مخاطر الامتثال.
- 3- مخاطر العمليات.
- 4- مخاطر البيانات (مخاطر سيبرانية cyber risks).

ومما سبق فإن التحديات والمخاطر المتعلقة بالتمويل الرقضى (التكنولوجيا) المبنى على أساس الوصول للشمول المالى يجب أن يراعى تطبيق الشريعة الإسلامية فى كل المعاملات المالية، لذلك فإن دور الهيئات الرقابية الشرعية يجب أن يكون جلياً من خلال استحداث فتاوى واجتهادات تتناسب مع ماهو مطلوب من تلك المؤسسات للوصول الى غاياتها.

ثلاثة عشر: التمويل الرقضى:

تكمن ثورة التنمية الاقتصادية حرفياً فى راحة كف واحدة، فمع انتشار الهواتف المحمولة والتكنولوجيا الرقمية بسرعة فى مختلف أنحاء العالم لا يمكننا أن ندرك بعد بشكل كامل

تأثيرها على التنمية الاقتصادية وخاصة التمويل. ففي الاقتصاديات الناشئة اليوم، لا يملك ملياران من البشر 45% منهم بالغون حساباً رسمياً في مؤسسة مالية أو شركة مقدمة لخدمات المال المحمول، يرتفع معدل (غير المتعاملين في البنوك) بين النساء والفقراء وسكان المناطق الريفية. أن الشمول المالي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمساواة بين الجنسين، (لورا، سوزان، 2019)، وقد لعب بالفعل دوراً بارزاً في جهود التنمية العالمية حيث يهدف البنك الدولي إلى تحقيق الشمول المالي العالمي بحلول 2020م. مع استخدام مليارات من البشر في الاقتصاديات الناشئة الهواتف المحمولة بالفعل، فإن التمويل الرقمي يجعل تحقيق هذا الهدف في حكم الممكن، وتشير مؤسسة ماكينزي العالمية إلى أن انتشار التمويل الرقمي على نطاق واسع من شأنه أن يضيف 3.7 تريليونات دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة بحلول عام 2025م⁽¹⁾.

يخلف التمويل الرقمي تأثيرين إيجابيين عندما يتعلق الأمر بالشمول المالي، فهو أولاً يعمل على توسيع القدرة على الوصول إلى التمويل في الأسواق الناشئة في عام 2014م كان نحو 55% فقط من البالغين لديهم حسابات مصرفية أو يحصلون على خدمات مالية، لكن ما يقارب من 80% منهم كان لديهم هواتف محمولة. ومن الممكن غلق هذه الفجوة من خلال تحويل الخدمات المصرفية المحمولة والمحافظ الرقمية إلى الواقع، ولكن الفجوة فقط بين الجنسين أيضاً لا بد من أن تغلق ففي أنحاء العالم تبلغ هذه الفجوة ما يصل إلى 200 مليون من الرجال دون النساء الذين يستخدمون الهواتف المحمولة أو القدرة على الوصول إلى الانترنت، ثانياً يعمل التمويل على خفض التكاليف تشير تقديرات مؤسسة ماكينزي العالمية إلى أن التكاليف التي يتحملها مقدمو الخدمات المالية قد تنخفض بنسبة 80% إلى 90%

¹ - لورا تايسون، سوزان لوند (2019)، www.albayan.ne، مقال منشور.

لكى تصبى 10 دولارات سنوياً مقارنة بنحو 100 دولار سنوياً اليوم ، بتوفير اللىماء الرقمية لعملائها ، مقارنة بالحسابات من خلال أفرع المصارف التقليدية. حيث إن التمويل الرقمي يصبى بوسع 1.6 مليار شخص من غير المتعاملين مع المصارف أكثر من النصف من النساء اكتساب الخبرة للوصول الى اللاءات المالية المصرفية وهذا يعنى تحويل 4.2 تريليونات دولار من ال أموال النقدية والماءرات اللى يحتفظ بها حالياً فى هيئة أءاء غير رسمية إلى النظام المالى الرسمى وهذا من شأنه أن يسمح بتقديم 2.1 مليارات دولار إضافية سنوياً للإستثمار فى اللىماء المعززة للنمو مثل التعليم. ومن الممكن أن تستقبل اللىماءات 110 مليارات دولار إضافية سنوياً⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح أن البيئة بماءلف متطلباتها واحتياجاتها هى السبب الرئيس لإقامة مؤسسات مالية إسلامية مبنية على مفهوم التمويل الرقمي الإسلامي، ومن ثم فإن ما تحتاج إليه بيئة معينة، قد لا تحتاج إليه بيئة أخرى فى نفس الدولة وما يعد مشروعاً فعالاً بالنسبة لدولة متقدمة قد لا يكون كذلك فى دولة نامية. وباعتبار أنه ستكون هناك علاقة حميمة بين المؤسسة المالية الإسلامية المتطلعة للتطور وبيئتها، فإن دراسة اللءوى البيئية هى دراسة تهتم بتقييم الأثر البيئى من خلال تحديد الأضرار والمنافع البيئية المتوقعة من لهذا النوع من التمويل، وتتم بواسطة التحليل الشامل والواقعى لعناصر البيئة الخارجية، خاصة ما تعلق منها بالآانب الطبعى والاجتماعى، فمفهوم البيئة يشمل عدة آوانب مختلفة، تمس حتى الظروف الطبيعية، حيث تؤثر هذه الأخيرة وبصورة كبيرة على نشاط المشروع وعلى طبيعته كما تؤثر على سير المشروع وبالتالى المنتج .

¹ - لورا تايسون، مرجع سبق ذكره.

الدراسة الميدانية: تحليل البيانات واختبار الفروض بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي
اولا: تحليل البيانات الشخصية:

1- النوع:

الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسب حسب النوع.

النوع	التكرارات	النسب
ذكر	15	100.0
انثى	-	-
المجموع	15	100.0

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول أعلاه كل أفراد العينة ذكور بنسبة 100% وعددهم 15 شخص.

2- العمر:

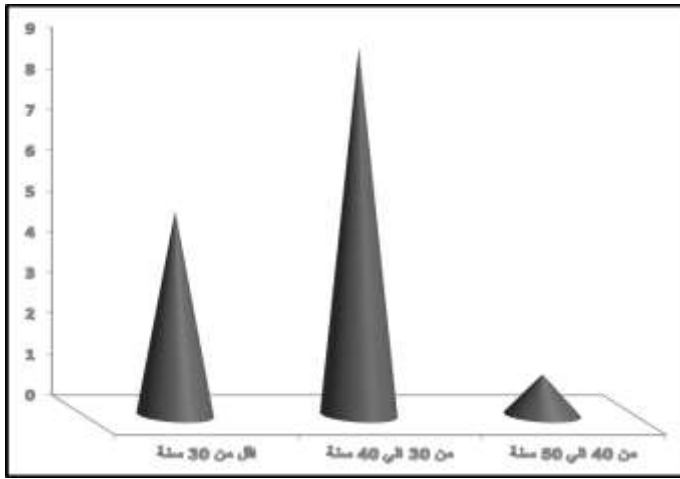
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسب حسب العمر

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة
اقل من 30 سنة	5	33.3
من 30 الي 40 سنة	9	60.0
من 40 الي 50 سنة	1	6.7
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول أعلاه ان 60% من إجمالي حجم العينة والبالغ عددهم 15 فرد أعمارهم تتراوح ما بين 30 و 40 سنة. وتليهم بالترتيب نسبة من هم أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 33.3%. ثم يليهم نسبة من هم أعمارهم ما بين 40 الي 50 سنة بنسبة 6.7%.

الشكل يوضح التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب الفئات العمرية.



المصدر تحليل باستخدام برنامج spss .

3- المستوى التعليمي:

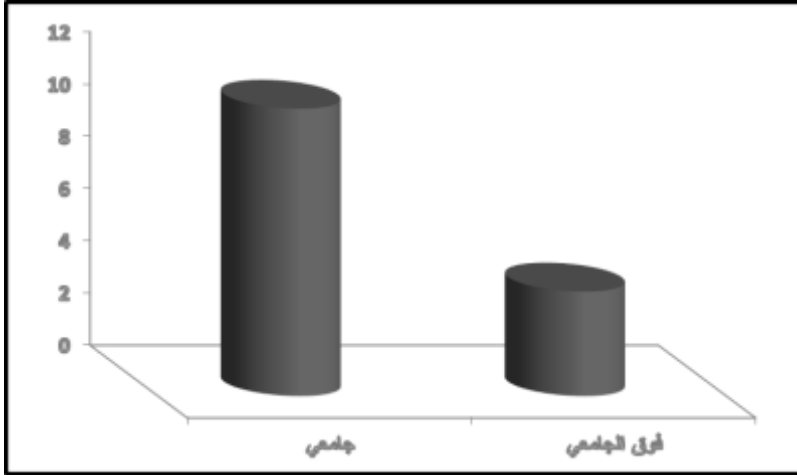
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسب حسب المستوى التعليمي:

النسب	التكرارات	المستوى التعليمي
73.3	11	جامعي
26.7	4	فوق الجامعي
100.0	15	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة

بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعية 73.3% وبلغت نسبة من هم يحملون الشهادات فوق الجامعية بنسبة 26.7%.

الشكل يوضح التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب المستوى التعليمي.



4- الوصف الوظيفي:

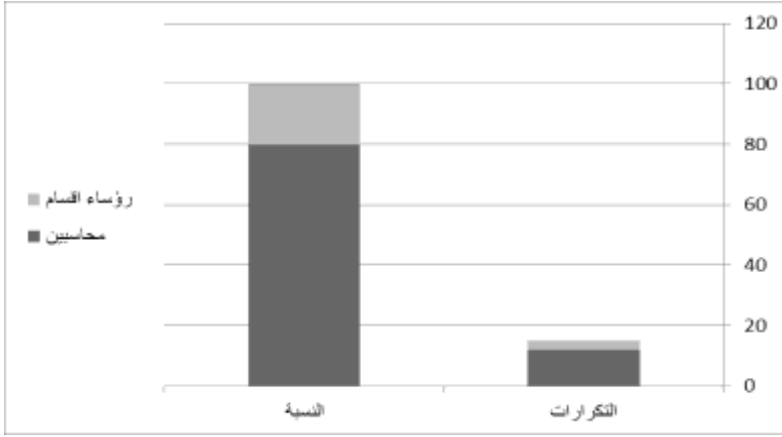
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسب حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة
محاسبين	12	80.0
رؤساء أقسام	3	20.0
المجموع	15	100.0

المصدر: إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن 80% من أفراد العينة يعملون في وظيفة محاسب. وبلغت نسبة رؤساء الأقسام منهم 20%.

الشكل: التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب الوصف الوظيفي.



المصدر ب' استخدام برنامج الاكسل

5- سنوات الخبرة:

الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسب حسب سنوات الخبرة.

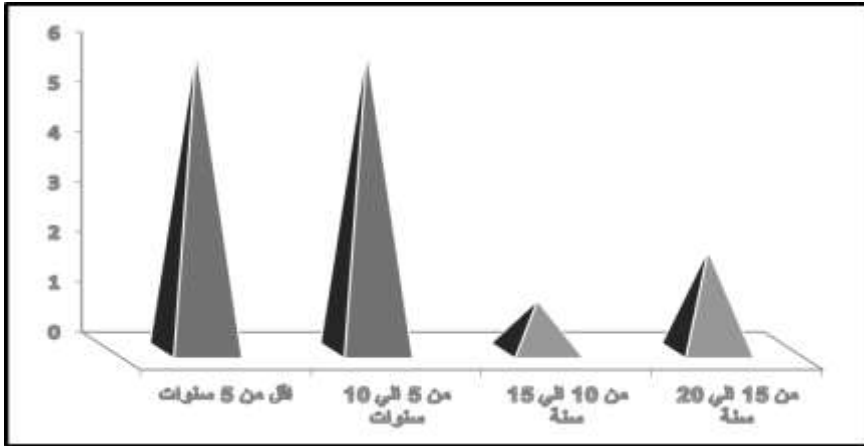
النسب	التكرارات	سنوات الخبرة
40.0	6	اقل من 5 سنوات
40.0	6	من 5 الي 10 سنوات
6.7	1	من 10 الي 15 سنة
13.3	2	من 15 الي 20 سنة
100.0	15	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ 40% من أفراد العينة خبرتهم العملية اقل من 5 سنوات. وكذلك بلغت نسبة منهم تتراوح خبرتهم ما بين 5 الي 10 سنوات نسبة 40%

أيضاً. 13.3% من أفراد العينة خبرتهم العملية ما بين 15 إلى 20 سنة. وبلغت نسبة من هم خبراتهم العملية ما بين 10 و15 سنة نسبة 6.7%.

الشكل: يوضح التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب سنوات الخبرة.



المصدر تحليل باستخدام برنامج spss

ثانياً: تحليل عبارات الفرضية الأولى:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخارج شرعية لصيغ التمويل الإسلامي الرقمي وبين إمكانية وجودها في المصارف الإسلامية الحالية.
- العبارة الأولى: تؤثر صيغ التمويل الرقمي في المصارف الإسلامية إيجابياً على المخاطر التي تواجهها.

الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الأولى

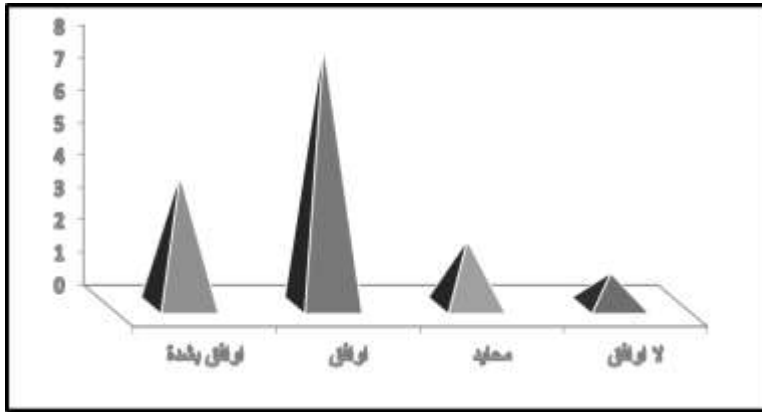
النسبة	التكرارات	الاجابة
26.7	4	اوافق بشدة
53.3	8	اوافق

13.3	2	محايد
6.7	1	لا اوافق
100.0	15	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن 53.3% من أفراد العينة أجابوا بموافق. وأجاب 26.7% منهم بموافق بشدة. وأجاب 13.3% بمحايد وأجاب 6.7% منهم بغير موافق. وبناءً على إتجاه رأي الاغلبية تؤثر صيغ التمويل الرقمي في المصارف الإسلامية إيجابياً على المخاطر التي تواجهها.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الاولى



العبارة الثانية: المصارف الإسلامية تواجه مخاطر عديدة بسبب صيغ التمويل المتاحة فيها وعدم القدرة على جذب رؤوس الاموال من كل الفئات نسبة لعدم مواكبتها في تطورات الأسواق المالية العالمية.

الجدول: يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثانية

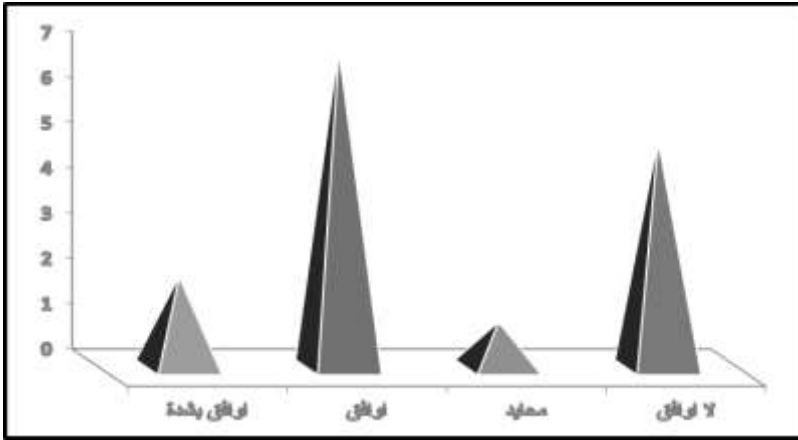
النسبة	التكرارات	الاجابة
13.3	2	أوافق بشدة

46.7	7	أوافق
6.7	1	محايد
33.3	5	لا أوافق
100.0	15	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة أجابوا باوافق بنسبة بلغت 46.7% وأجاب 13.3% منهم بموافق. وأجاب 33.3% منهم بغير موافق وأجاب 6.7% منهم بمحايد. وبناءً على اتجاه رأي الاغلبية فان هذا يعني أن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر عديدة بسبب صيغ التمويل المتاحة فيها وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال من كل الفئات نسبة لعدم مواكبتها لتطورات الأسواق المالية العالمية.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لإجابات العبارة الثانية



العبارة الثالثة: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية مرتبطة ارتباط مباشر بالسياسات المالية المصرفية من منظور رقمي غير مواكب للتطور.

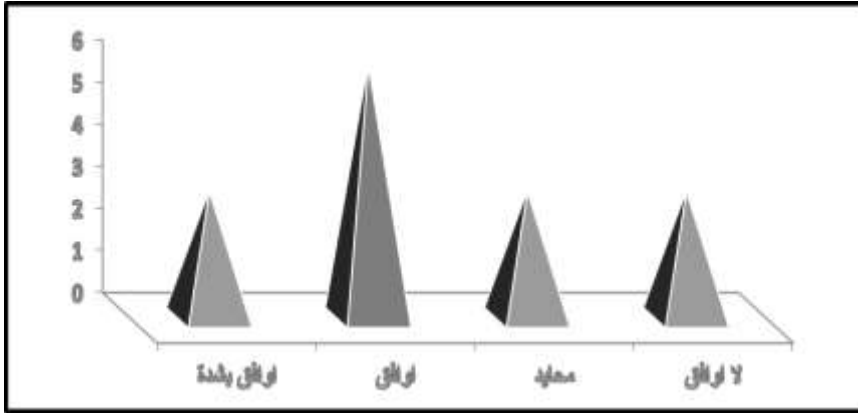
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثالثة

الاجابة	التكرارات	النسبة
أوافق بشدة	3	20.0
أوافق	6	40.0
محايد	3	20.0
لا أوافق	3	20.0
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه ان 40% من أفراد العينة أجابوا بموافق وتساوت نسبة من أجابوا بموافق بشدة مع نسبة من أجابوا بمحايد مع نسبة من أجابوا بغير موافق بنسبة بلغت 20%. ووفقا ل إتجاه رأي الأغلبية فإن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية مرتبطة ارتباط مباشر بالسياسات المالية المصرفية من منظور رقمي غير مواكب للتطور.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الثالثة



ثالثاً: عبارات الفرضية الثانية:

- هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين الاشكاليات والتحديات والمخاطر الشرعية للتمويل الإسلامي الرقمي وبين الطرق والسياسات المتبعة في هذه البنوك.

العبارة الاولى: هنالك تحديات ومخاطر شرعية للتمويل الاسلامي الرقمي بسبب عدم كفاءة الهيئات الإشرافية والرقابية في المصارف الإسلامية.

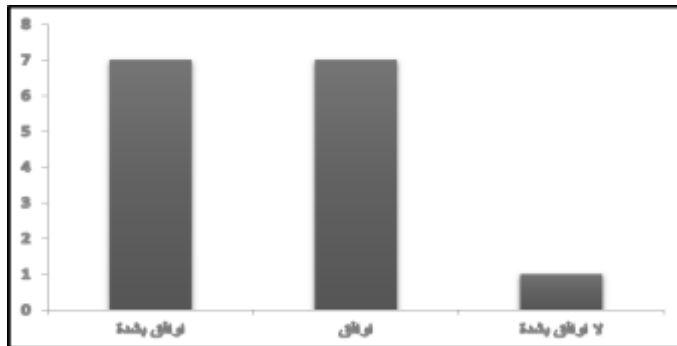
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الاولى

الاجابة	التكرارات	النسبة
أوافق بشدة	7	46.7
أوافق	7	46.7
لا أوافق بشدة	1	6.7
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه تساوي نسبة من أجابوا بموافق بشدة مع نسبة من أجابوا بموافق بنسبة بلغت 46.7%. واجاب 6.7% منهم بمحايد. وبناءً على اتجاه رأي الاغلبية فان هذا يعني أن هنالك تحديات ومخاطر شرعية للتمويل الإسلامي الرقمي بسبب عدم كفاءة الهيئات الإشرافية والرقابية في المصارف الإسلامية.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الاولى.



العبارة الثانية: توجد علاقة وطيدة ومباشرة بين المخاطر التي تواجه التمويل الإسلامي الرقمي وبين الإشراف والرقابة على المصارف.

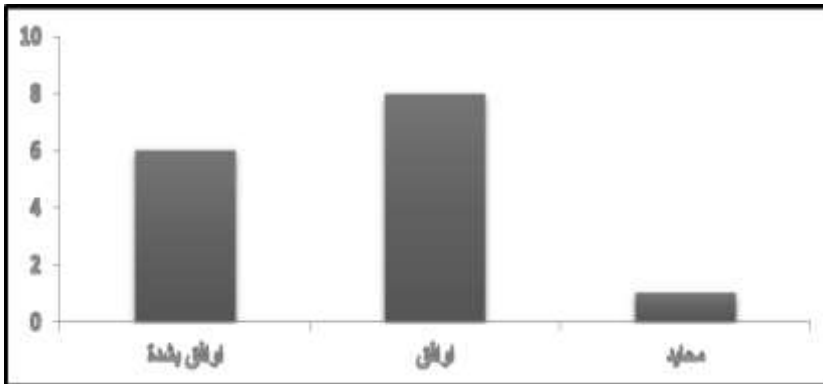
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثانية

الاجابة	التكرارات	النسبة
اوافق بشدة	6	40.0
اوافق	8	53.3
محايد	1	6.7
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة أجابوا باوافق بنسبة بلغت 53.3% من أجمالي حجم العينة البالغ عددهم 15 شخصاً. ثم تليهم بالترتيب نسبة من أجابوا بموافق بشدة بنسبة 40% ثم نسبة من اجابوا بمحايد بنسبة بلغت 6.7%. ووفقاً لاتجاه رأي الاغلبية فإن ذلك يعني أنه توجد علاقة وطيدة ومباشرة بين المخاطر التي تواجه التمويل الإسلامي الرقمي وبين الإشراف والرقابة على المصارف.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لـ إجابات العبارة الثانية



العبارة الثالثة: تسعى المصارف إلى الحد والتقليل من الأخطار التي تواجه التمويل الرقمي وذلك بإحكام الرقابة الشرعية على تلك المصارف.

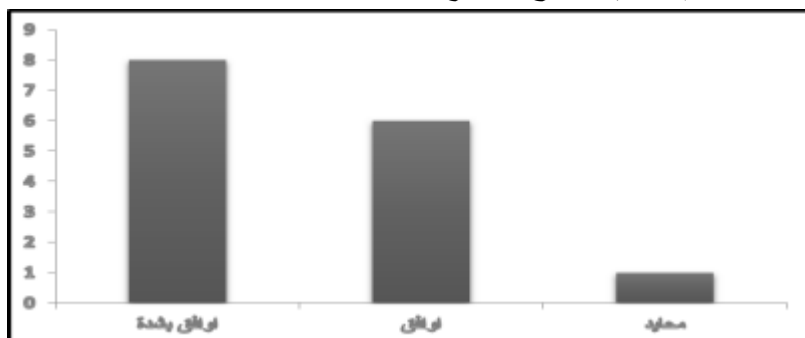
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثالثة

الاجابة	التكرارات	النسبة
اوافق بشدة	8	53.3
اوافق	6	40.0
محايد	1	6.7
المجموع	15	100.0

المصدر: إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه ان 53.3% من أفراد العينة اجابوا بموافق بشدة واجاب 40% بموافق. واجاب 6.7% منهم بمحايد. بناءً على أبحاث رأي الاغلبية تسعى المصارف إلى الحد والتقليل من الأخطار التي تواجه التمويل الرقمي وذلك بإحكام الرقابة الشرعية على تلك المصارف.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لإجابات العبارة الثالثة



رابعاً: تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الصيغ القابلة للتطبيق فى التمويل الاسلامى الرقمى وبين مقوماتها وضوابطها.

العبارة الاولى: ضرورة تحديد آلية للتعامل مع الصيغ المستحدثة لمواكبة التحول للنظام المالى الرقمى يؤثر على صيغ التمويل الإسلامى بصورة ايجابية.

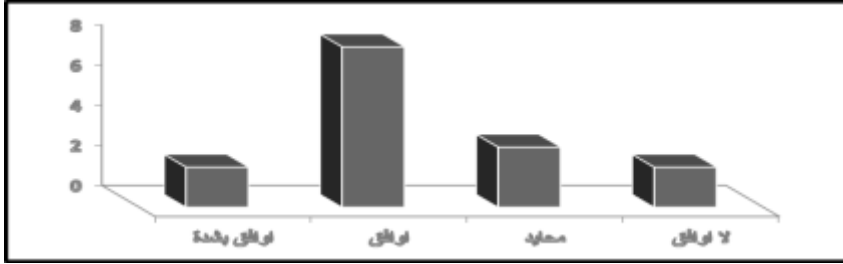
الجدول يوضح التوزيع التكرارى والنسبى للعبارة الأولى

النسبة	التكرارات	الاجابة
13.3	2	أوافق بشدة
53.3	8	أوافق
20.0	3	محايد
13.3	2	لا أوافق
100.0	15	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

أجاب 53.3% من افراد العينة بموافق وأجاب 20% منهم بمحايد. وتساوت نسبة من أجابوا بموافق بشدة مع نسبة من أجابوا بغير موافق بنسبة 13.3%. ووفقاً لاتجاه رأى الأغلبية إلى ضرورة تحديد آلية للتعامل مع الصيغ المستحدثة لمواكبة التحول للنظام المالى الرقمى يؤثر على صيغ التمويل الإسلامى بصورة ايجابية.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لإجابات العبارة الأولى



العبارة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية التعامل مع أدوات صيغ التمويل الإسلامي الرقمي وبين التشريعات التي تضعها هيئات الرقابة الشرعية لتنظيم المعاملات المالية في ضوء الشريعة الإسلامية.

الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثانية

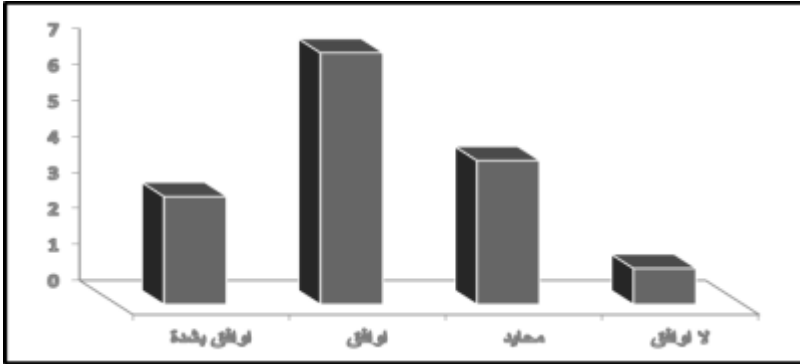
النسبة	التكرارات	الاجابة
20.0	3	أوافق بشدة
46.7	7	أوافق
26.7	4	محايد
6.7	1	لا أوافق
100.0	15	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة أجابوا بموافق بنسبة بلغت 46.7% من إجمالي حجم العينة البالغ عددهم 15 شخص. ثم تليهم بالترتيب نسبة من أجابوا بمحايد بنسبة بلغت 26.7%. ثم تليهم نسبة من أجابوا بموافق بشدة بنسبة بلغت 20%. وبلغت نسبة من أجابوا بغير موافق نسبة 6.7% فقط. ووفقاً لاتجاه رأي الأغلبية فإنه توجد علاقة

ذات دلالة إحصائية بين آلية التعامل مع أدوات صيغ التمويل الإسلامي الرقمي وبين التشريعات التي تضعها هيئات الرقابة الشرعية لتنظيم المعاملات المالية في ضوء الشريعة الإسلامية.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لإجابات العبارة الثانية



العبارة الثالثة: تؤثر المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بصورة سلبية على صيغ أدوات التمويل الإسلامي.

الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثالثة

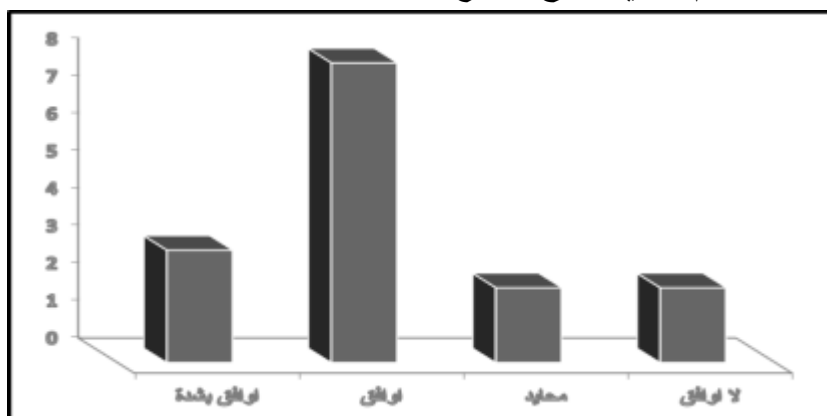
النسبة	التكرارات	الإجابة
20.0	3	أوافق بشدة
53.3	8	أوافق
13.3	2	محايد
13.3	2	لا أوافق
100.0	15	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

التمويل الإسلامي الرقمي من منظور الفقه المصري الإسلامي

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن 53.3% من أفراد العينة أجابوا بموافق. 20% منهم أجابوا بموافق بشدة و 13.3% منهم أجابوا بمحايد وايضاً 13.3% منهم أجابوا بغير موافق. عليه تؤثر مخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بصورة سلبية على صيغ أدوات التمويل الإسلامي.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الثالثة



خامساً: تحليل عبارات الفرضية الرابعة:

- هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين كيفية التدقيق والرقابة الشرعية لمعاملات التمويل الإسلامي الرقمي وبي ن الصيغ الواجب تطويرها لتلائم مع هذا النوع من التمويل.

العبارة الاولى: هنالك تأثير سلبي على العمليات المتعلقة بالتمويل في المصارف الإسلامية؛ ذلك بسبب العقوبات التي تعترضها مثل التدقيق والرقابة الشرعية للمعاملات المتعلقة بالتمويل الإسلامي الرقمي وعدم توفر دعم مؤسسي ممنهج لاستخدام تكنولوجيا المال التي تؤثر بشكل واضح على التمويل الرقمي وتداوله.

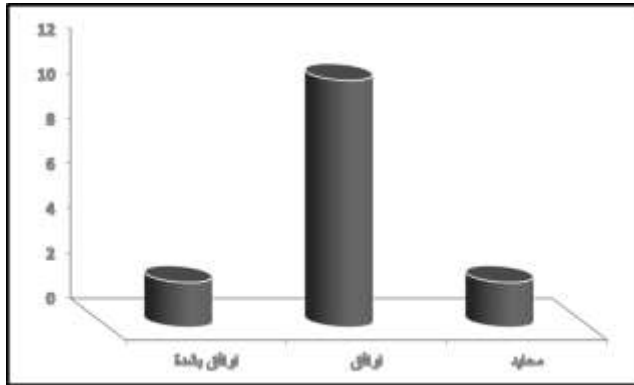
الءءول ءوضء التوءزع التكرارى والنسبى للعبارة الاءولى

النسبة	التكرارات	الاجابة
13.3	2	أوافق بشءة
73.3	11	أوافق
13.3	2	مءاىء
100.0	15	المءموء

المصدر: اءءاء الباءةة

أجاب 73.3% من أفراء العىنة بموافق. وتساوت نسبة من أجابوا بموافق بشءة مع نسبة من أجابوا بمءاىء بنسبة 13.3%. وعلىه فان هنالك أأأىر سلبى على العملىاء المءعلقة بالتموئل فى المصارف الإسلامىة ذلك بسبب العقبات التى تعترضها مثل التءقق والرقاءة الشرعىة للمعاملاء المءعلقة بالتموئل الإسلامى الرقمى وعدم توفر دعم مؤسسى ممنهج لاستءءام آكنولوءىا المال التى تؤأر بشكل واضح على التموئل الرقمى وتءاوله.

الرسم الببائى ءوضء التوءزع التكرارى لإجاباء العبارة الاءولى



العبارة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العقوبات التي تواجه المصارف الإسلامية وعمليات التمويل الرقمي الإسلامي وبين الضوابط شرعية التي تضمن حقوق الجميع.

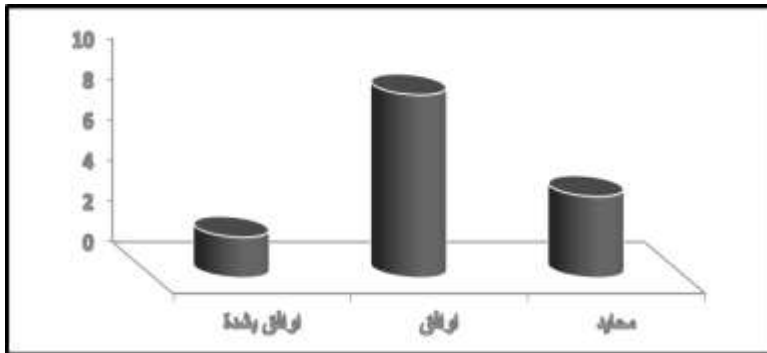
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثانية

الاجابة	التكرارات	النسبة
أوافق بشدة	2	13.3
أوافق	9	60.0
محايد	4	26.7
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه ان معظم أفراد العينة أجابوا بموافق بنسبة بلغت 60% من اجمالي حجم العينة البالغ عددهم 15 شخص. ثم تليهم بالترتيب نسبة من اجابوا بمحايد بنسبة بلغت 26.7%. ثم تليهم نسبة من أجابوا بموافق بشدة بنسبة بلغت 13.3%. وهذا يعني أنَّه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العقوبات التي تواجه المصارف الإسلامية وعمليات التمويل الرقمي الإسلامي وبين الضوابط شرعية التي تضمن حقوق الجميع.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الثانية



- **العبارة الثالثة:** تعاني المصارف الإسلامية من معوقات كثيرة في تحديد العمليات المتعلقة بالتمويل الرقمي والصيغ الواجب تطويرها لتلائم هذا النوع من التمويل وندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي أرتكز عليها نمو تكنولوجيا المال.

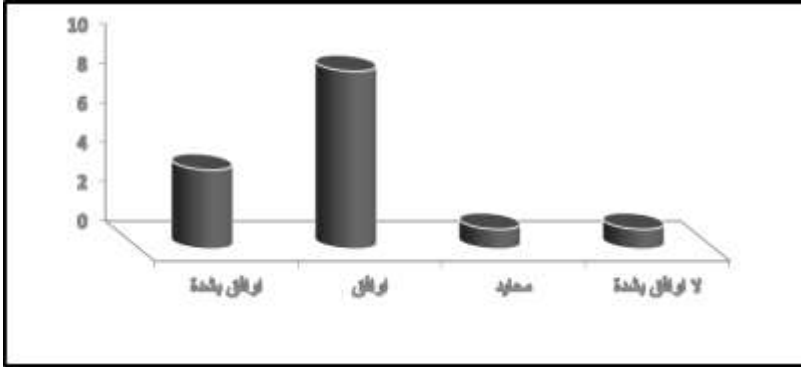
الجدول يوضح التوزيع التكراري والنسبي للعبارة الثالثة

الاجابة	التكرارات	النسبة
أوافق بشدة	4	26.7
أوافق	9	60.0
محايد	1	6.7
لا أوافق بشدة	1	6.7
المجموع	15	100.0

المصدر: اعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ 60% من أفراد العينة أجابوا بموافق. 26.7% منهم أجابوا بموافق بشدة وتساوت نسبة من أجابوا بمحايد مع نسبة من أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة بلغت 6.7%. وبناءً على إتجاه رأي الأغلبية فإنَّه تعاني المصارف الإسلامية من معوقات كثيرة في تحديد العمليات المتعلقة بالتمويل الرقمي والصيغ الواجب تطويرها لتلائم مع هذا النوع من التمويل وندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي أرتكز عليها نمو تكنولوجيا المال.

الرسم البياني يوضح التوزيع التكراري لاجابات العبارة الثالثة



المصدر تحليل باستخدام برنامج spss .

النتائج:

تناولت هذا الورقة مشكلة محورية تتعلق بكيفية استخدام التمويل الرقمي وتوصلت إلى عدة نتائج منها:

1. ضرورة احتواء اللوائح والقوانين المصرفية والنظم التحوطية التي تقوم المصارف بوضعها على هدف مهم وهو الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن التمويل الرقمي وتكنولوجيا المال.
2. ضرورة الامام بكافة الجوانب الشرعية خاصة بالمعاملات المالية التي تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي الرقمي وذلك لحدثة الموضوع وأهميته العلمية والعملية.
3. على الهيئات الرقابية الشرعية وضع ضوابط ولوائح شرعية صارمة لتوجيه المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي الرقمي.
4. من المهم جداً تحديد الإشكاليات والتحديات والمخاطر الشرعية للتمويل الإسلامي الرقمي.

5. نءرة ءصص المملكية الءاصة ورؤوس الأموال المءاطرة الءى أركز عليها نمو ءكنولوءيا المال.
6. ءءم ءوفر ءعم مؤسسى ممنهء لاءءءءام ءكنولوءيا المال الءى ءؤءر بءكل واءء على الءمول الرءمى وءءاوله.
7. يساهم الءمول الرءمى فى نشر رءة ءءاول الأموال ءىء يصء بوسع 1.6ملىار ءءص من ءىر الءعاملىن مع المصارف أكءر من نصفهم نساء اكءسبوا الءبرة للوصول إلى الءءماء المالىة المصرفة عءء ءعلىمهم ءلك ءقنىاء.

الءوصىاء:

1. ىءب الإءءمام باللواءى والقوانىن المصرفة والنظم ءءوطة الءى ءساهم فى نشر الءمول الرءمى وءكنولوءيا المال.
2. من المهم إلام الهىاء الشرعة فى المصارف الاسلامىة بكافة الجوانب الشرعة خاصة بالمعاملاء المالىة الءى ءءلق بصىغ الءمول الإسلامى الرءمى. وذلك لءءاءة الموضوع وأهمىة العلمىة والعملىة.
3. ىءب على الهىاء الرقابىة الشرعة وضع ضوابط ولواءى شرعة صارمة لءوءىة المصارف الاسلامىة فىما ىءلق بالءمول الإسلامى الرءمى.
4. لا ءء من ءءءءء الاشكالىاء والءءءاء والمءاطر الشرعة للءمول الإسلامى الرءمى.
5. ءوفىر ءصص المملكية الءاصة ورؤوس الأموال المءاطرة الءى أركز عليها نمو ءكنولوءيا المال.
6. ءوفر ءعم مؤسسى ممنهء لاءءءءام ءكنولوءيا المال الءى ءؤءر بءكل واءء على الءمول الرءمى وءءاوله.

7. نشر وتوعية كافة الشرائح المستهدفة بمفهوم التمويل الرقمي في رقعة تداول الأموال حيث يصبح بوسع الجميع المشاركة في اقتصاديات بلدانهم حسب مفهوم الشمول المالي.

8. ضرورة التأكيد من أن كافة المعاملات المالية في التمويل الرقمي الإسلامية تتبع الشريعة الإسلامية منهجاً لها دون الوقوع في شبهة الحرام من خلال تأكيد هيئات الرقابة الشرعية لذلك.

قائمة المراجع:

- 1- حسن، م. (2021). التمويل الإسلامي الرقمي: المفاهيم والتطبيقات. مجلة البنوك والتمويل الإسلامي، 38(2)
- 2- علي، س. وهدي، ر. (2020). التحديات التشغيلية في المصارف الإسلامية الرقمية. مجلة التمويل الإسلامي، 12(1)، 22-39.
- 3- د. عبد الحليم لالوسي (2015)، منظومة قيم المعاملات المالية من خلال السنة النبوية، ندوة بعنوان إدارة المال والاعمال في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية السابعة، بكلية الدراسات الاسلامية والعربية، ج2، الجزائر.
- 4- محمد أحمد ابويد (2018)، مقدمة في مخاطر التمويل، مصرف المزارع السوداني، السودان الخرطوم.
- 5- د. على عبد الله شاهين 8-10 مايو 2005م، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة.

- 6- أ. أحمد السيد هيكل (2016م)، الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، كتاب وقائع ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول ورقة مقدمة للملتقى، مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث المالية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- 7- اينوتو لوكونغا وسيباستيان هيرادور (2017)، تكنولوجيا المال إطلاق إمكانيات منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، افاق الاقتصاد الإقليمي.
- 8- مستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة، المؤتمر الدولي المهني السادس، 2018م البحرين.
- 9- لورا تايسون، سوزان لوند (2019)، www.albayan.net ، مقال منشور.
- 10- د. هناء محمد الحنيطي ود. انعام محسن زوليف، انعكاس عمليات التسييد على الربحية: دراسة حالة على بنك دبي الإسلامي، دراسة منشورة.
- 11- د. زهراء سراجتم صاوح داود (2018)، أثر الهندسة المالية على عوائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية بالتطبيق في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة منشورة درجة الدكتوراة في فلسفة المحاسبة، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، الخرطوم.
- 12- أ. د غالب عوض الرفاعي، أ. خالد خديجة، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها، دراسة منشورة جامعة الزيتونة الأردنية. عمان - الاردن، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر.
- 13- خليف إحسان. بوحدة زكرياء، أساليب التمويل الإسلامي الرقمي في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة - عرض مجموعة من التجارب الدولية دراسة، منشورة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية. الجزائر - مجلة المعيار دورية دولية، المجلد 30 العدد 1، ديسمبر 2025م.